مركز حمورابي

التوظيف السياسي لحق النقض الفيتو وأثره على حقوق الإنسان: نماذج مختارة

التوظيف السياسي لحق النقض الفيتو وأثره على حقوق الإنسان: نماذج مختارة

م. م آيه غانم نمر
تخصص ادارة الصراعات وبناء السلم الدولي
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

20 تموز **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، بدأ مفهوم الفيتو بالتجلي وان للفيتو تعريفات عدة، اختلف الفقه الدولي حولها، وسبب ذلك الاختلاف يعود الى اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الى الفيتو. ونستطيع استعراض الانسب من بين تلك التعريفات، فبعض التعريفات اشارة الى أن الفيتو هو "حق الاعتراض الذي تستخدمه احدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن عند التصويت على أي مشروع قرار في المسائل الموضوعية المهمة، دون المسائل الإجرائية التي تعرض أمام مجلس الأمن دون أبداء الأسرار" وهذا يعني ان حق الفيتو من خلال هذا التعريف يستخدم فقط للتصويت على المسائل الموضوعية، ولا يستخدم في المسائل الاجرائية.

في حين ان هنالك من عرف حق الفيتو بأنه "قيام احدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالاعتراض صراحة على القرار، ومن ثم عدم صدوره ولو وافق عليه بقية الأعضاء الأربعة عشر الأخرين، فصوت إحدى الدول الخمس الكبرى يعطل مفعول جميع أصوات الأعضاء الأخرين، بشرط أن يكون هذا الصوت بالاعتراض الصريح على صدور القرار"، ومن الملاحظ ان هذا التعريف تجاوز التمييز ما بين المسائل الاجرائية والموضوعية.

اما التعريف الثالث فقد اشار الى ان الفيتو هو "سلطة ممنوحة للدول ذات المركز الدائم في مجلس الامن تخولهم منع المجلس عن طريق التصويت السلبي من اتخاذ أي قرار، وتؤدي من حيث النتيجة إلى إيقاف صدور القرارات الخطيرة التي تعمل الأمم المتحدة إلى اتخاذها"، او انه "سلطة ممنوحة للدول ذات المركز الدائم في مجلس الأمن"، ومن خلال هذين التعريفين فأن حق الفيتو هو سلطة او امتياز قد خصص للدول التي تضررت جراء الحرب العالمية الثانية والتي سعت من اجل حفظ السلم والامن الدوليين.

لم ترد في نص ميثاق الأمم المتحدة بشكل مباشر ميزة حق النقض (الفيتو)، وجاءت بصيغة شفافة وسلسة غير استفزازية ولا ترمي للتفكير بما في باطنها من شرط كبير الحجم قد يؤدي من خلال تأثيره في القرارات إلى نجاح أو إخفاق منظمة عالمية ببساطة، ومما لاشك فيه إن توظيف هذه الميزة بشكل سلبي إلى الحاق الضرر بالمنظمة برمتها؛ فحق الفيتو بمقدوره أن يصدر أي قرار لمجلس الأمن، في الشؤون (غير الإجرائية) مرهوناً بتأييد كل الأعضاء الدائمين في المجلس ومن عدم إصداره ما إذا تمنعت إحدى الدول الأعضاء عن التأييد. بمعنى آخر، لا يمكن الاعتماد على التصويت في مجلس الأمن إذا تمنعت دولة واحدة عن تعطي صوتها.

وهذا ما ذكرناه سابقاً بتوظيف حق الفيتو بشكل سلبي. وهذه من أكبر المكاسب التي حصلت عليها الدول دائمة العضوية وكافحت من أجلها.

شهدت دول الشرق الأوسط نوع من انعكاس الأسلوب الدكتاتوري للدول العظمى التي تتمتع بعضوية مجلس الأمن، فروسيا مثلاً استخدمت حق الفيتو لمؤازرة الحكومة السورية ضد العارضة وحلفائهاانطلاقا من طبيعة التحالف بين روسيا وسوريا , يشهد المتتبع لسلوك روسيا في مجلس الامن توظيفها لحق الفيتو عدة مرات ضد الشعب السوري المعارض لحكومة الأسد، ففي سنه 2011 مثلاً استخدمت روسيا اساليب القوة حيال المدنيين السوريين في أكتوبر عن طريق تعطيلها لمشروع قدمته جامعة الدول العربية وكذلك بلدان أوروبا مطالبة بـ "وقف انتهاكات حقوق الإنسان... واستخدام القوة ضد المدنيين"، كما وصد فيتو روسي-صيني قراراً طرحته الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية وبلدان أوروبية مطالباً بـ "سحب جميع القوات العسكرية من المدن والبلدان، وضمان حرية التظاهر السلمي"، كما رفضت روسيا مشروع قرار متغلف بـ "إحالة ملف الحرب السورية للمحكمة الجنائية الدولية، ما كان سيمهد لملاحقة مسؤولين في النظام السوري تحت دعوى ارتكابهم جرائم حرب"، وواجهت فرنسا تصدي لمطالبها حول المطالبة بوقوف القصف في حلب من قبل فيتو روسي، وذات الموقف من قبل فيتو روسي-صيني معترضاً على مشروع سعى إلى فرض عقوبات على حكومة بشار الأسد بعدما تم اتهامه باستخدام أسلحة كيمياوية مرات عديدة ما بين عامي 2014-2015، وفي نفس الفترة، عطلت كل من روسيا والصين قراراً عززته واشنطن وباريس ولندن كان يرمي إلى تعزيز المساعي المعنية بإجراء استجواب حول الهجوم الكيمياوي في إدلب والذي نتج عنه مصرع ما يقارب الـ 70 ضحية، ولروسيا موقف آخر في 2017 يشير إلى لجوئها للفيتو عدة مرات قاصدة فيها تصدي لجنة التحقيق الدولية المنخرطة في التحقيق بموضوع الأسلحة الكيمياوية في سوريا. وفي 2018، قامت موسكو من خلال صلاحياتها بهذا الحق من رفضها لإصدار قرار تابع لمجلس الأمن يرمي إلى تأسيس آلية تحقيق منفردة حول موضوع استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا، مما مهد الطريق بعد ذلك الموقف إلى الهجوم الكيمياوي مرة أخرى على دوما، وكان هذا توظيف روسيا للفيتو حيال الشأن السوري لتحقيق غاياتها.

أما عن الفيتو الأمريكي المسخر لخدمة إسرائيل ومصالحها، فمنذ سنة 1967-2024 الفيتو الأمريكي رهين المصلحة الإسرائيلية ومؤازراً لها، وذلك عن طريق تصدي واشنطن لكل المشاريع التي كانت تنوي إصدار قرارات تدين إسرائيل بكل ما فعلته في الأراضي الفلسطينية، ويمكن ذكر أهم الحالات التي تشهد على ما تم طرحه بهذه الفترة من أهمها، فيمكن البدء بتصدي الولايات المتحدة الأمريكية لتقرير طرح من قبل لجنة طمحت في تصميم برنامج تنفيذي يرغب في تمكين أبناء فلسطين من ممارسة حقوقهم المعترف بها بموجب القرار رقم 3236 المنبثق عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ورغم تكرار المحاولات حول هذا القرار إلا إنها واجهت نفس المصير وهو تصدي الفيتو الأمريكي، كما ورفضت التصويت لصالح القرار رقم 478 الأممي الذي يصر على رفض الاعتراف بالقانون الإسرائيلي المعني بالقدس، على الرغم من التأييد الذي حظي به هذا القرار من قبل جميع أعضاء المجلس، كما ووظفت أمريكا حق الفيتو في تصديها للقرار الذي أعدته المجموعة العربية والذي يناشد لنشر مراقبين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى الرغم من تصويت أثنى عشر دولة عضو دائمي من أعضاء المجلس ومن بينها الصين وروسيا وفرنسا، إلا ان تمنعت كل من بريطانيا والنرويج عن التصويت إلى جانب الرفض الأمريكي للقرار، وصرحت أمريكا بانها ستستخدم حقها في الرفض إذا ما تناولوا فكرة التصويت على مشروع قرار يرمي إلى مرافعة إسرائيل بشأن المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية، وواجهت فكرة قرار قدمته سوريا إلى مجلس الأمن يدين إسرائيل بسبب مقتلهم موظفين في الأمم المتحدة من بينهم شخص بريطاني، فواجهت أمريكا هذه الإدانة باستخدامها حق النقض، ومشروع حصل على تأييد 12 عضو وامتناع 2 عن التصويت، صوتت أمريكا بالرفض وتحسب وقتئذ الرافض الوحيد لمصلحة إسرائيل، وكذلك رفضت قراراً يفرض على إسرائيل عدم المساس بياسر عرفات رئيس فلسطين، ورفضت مشروع أسسه الفلسطينيين وطرحته سوريا باسم (المجموعة العربية) يدين إسرائيل على بنائها حاجزاً في الضفة الغربية، وتصويتها بالرفض على مشروع قرار عربي يطالب بوقف العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، ورفضت مشروع قرار يدين إسرائيل على الجريمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في (بيت حانون)، وواجهت مشروع قرار يدين التغلغل الإسرائيلي في الضفة الغربية والعاصمة الفلسطينية بالرفض.

وفي سنة 2011 بلغ باراك اوباما الرئيس الأمريكي السابق رئيس فلسطين بأن واشنطن سوف تستخدم حق الفيتو في التصدي لأي محاولة من قبل مجلس الأمن يرمي إلى الاعتراف بفلسطين على إنها دولة، ورفضت مشروع قرار عربي يهدف إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي، وفي 2016 كانت فيها الممانعة غير مألوفة حيث طلب دونالد ترامب من رئيس أمريكا السابق أوباما من استخدام حق الفيتو بخصوص مواجهة قرار أممي يرمي صوب الإدانة قرار بناء مستوطنات إسرائيلية هدفها التوسع في الضفة الغربية وفلسطين إلا ان امريكا لم تعترض على هذا القرار وقتئذ، وبعدها جاء ترامب ليستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي للتصدي لمشروع طرحته مصر مطالبة بإلغاء قرار أصدره الرئيس الأمريكي معترفا بفلسطين عاصمة لإسرائيل، والرفض ذاته للكويت التي قدمت قراراً مطالبة فيه بإتاحة الحماية للشعب الفلسطيني معترضة على الممارسات القمعية التي تستخدمها إسرائيل ضدهم، وفي سنة 2023 طرحت روسيا طلب بإيقاف إطلاق النار في العاصمة الفلسطينية (غزة) ولأسباب انسانية إلا ان الطلب واجه رفض من قبل فيتو أمريكي، وفي أواخر السنة ذاتها، رفضت الولايات المتحدة قراراً يرمي إلى إرسال بعثة لغرض التحقيق بشأن الجرائم المرتكبة في غزة من قبل الإسرائيليين، وطرحت الجزائر مؤخراً ممثلة جامعة الدول العربية ومطالبة بالحد من إطلاق النار على غزة والمحاربة الإسرائيلية لها منذ ابتداء معركة "طوفان الأقصى" إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهتها بالرفض مستخدمة حق الفيتو ضده.

خلاصة القول، يدور حق النقض حول دول أعضاء دائمين من الدول العظمى تتحكم بباقي الدول حسب ما يخدم مصالحها من دون أي تردد، أمريكا ساهمت في المعارك الدامية التي شنتها إسرائيل على فلسطين من خلال تسخيرها للفيتو الأمريكي بالتصويت على الرفض لكل ما يخدم البشرية في دولة فلسطين، مناصرة لإسرائيل، وعلى نفس الخطى سارت روسيا في مواجهة المدنيين السوريين المعارضين لحكومة حليفها (بشار الأسد)، وعليه فالفيتو إحدى الأسلحة التي تضرب بها الدول الأعضاء الدول التي لا تسير على نهجها.

المصادر:

1. عبد الرحمن علي ابراهيم غنيم، آلية استخدام حق "الفيتو" في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي، مجلة الفقه والقانون، صلاح الدين دكداك، العدد71، 2018.
2. الفيتو الروسي ومعاناة السوريين.. أبرز المحطات، مقال منشور على الحرة، 2018، متاح على الرابط: https://2u.pw/tXsFqGIS، تاريخ الزيارة 2024/5/10.
3. الفيتو الأمريكي.. خدمة رهن إسرائيل في مجلس الأمن، مقال منشور على موقع الجزيرة، 2024، متاح على الرابط: https://n9.cl/p9tx2a، تاريخ الزيارة: 2024/5/11.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية